Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أنا أتعامل مع تجار كبار ومحترمين في السوق. وحين تأتي صفقة سلاح جديدة أذهب وأعاين البضاعة وأشتري من منطلق الثقة والجودة في قيمة البضاعة. وأحياناً أحمل معي قائمة مشتريات يطلبها البعض مني، فأختارها ويتم نقلها إلى المنطقة الغربية عبر المعابر بواسطة شاحنات نقل محملة بالفاكهة والخضر وأحياناً بسيارات خاصة رسمية. وأحد السياسيين التقليديين، وهو وزير سابق، دفع لتاجر مبلغاً من المال لاستثماره لمصلحته بعد أن أمّن له التغطية السياسية والأمنية... الكل دخل اللعبة يميناً ويساراً. والتجار الكبار يحققون أرباحاً خيالية من خلال صفقات مقايضة شحنات من المخدرات إلى أوروبا بشحنات من السلاح والسيارات تأتي إلى لبنان.

يؤكد أبو علي أن بورصة أسعار السلاح خاضعة لظروف الحرب الداخلية والإقليمية. أضف إلى ذلك تدهور قيمة الليرة اللبنانية الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار. وللبرهان على ذلك سحب أبو علي آلة حاسبة من جيبه وبدأ يحسب سعر المسدس التشيكي قبل وبعد ارتفاع سعر الدولار، ليخرج باستنتاج أن «المصيبة واحدة في كل القطاعات»، معترفاً أن لا خسارة في تجارة السلاح. فالبضاعة لا تتعرض للتلف أو للكساد لأن السوق دائماً على حالة طلب وتتراوح نسبة الأرباح بين مئة بالمئة ومئتين بالمئة أحياناً، والاعتماد ليس على السوق اللبنانية فحسب، حيث يتم إعادة تصدير الأسلحة إلى الدول المجاورة... بالإضافة إلى عناصر قوات الطوارىء الدولية في الجنوب... الذين يشترون المسدسات لإعادة بيعها في أوروبا. وهناك سفارات غربية تتعامل مع التجار أحياناً لشراء بعض أنواع الأسلحة وثمة أسلحة خاصة المسدسات، سعرها أرخص من بلد المنشأ لأن بيعها محظور هناك.